

65

ورقة تقدير موقف



هل باتت حكومة نتنياهو أكثر تماسكًا واستقرارًا؟

امطانس شحادة

نيسان 2025

ورقة تقدير موقف 65

هل باتت حكومة نتنياهو أكثر تماسكًا واستقرارًا؟

امطانس شحادة

مدير برنامج دراسات عن إسرائيل

حقوق النشر محفوظة 2025

مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

العنوان: شارع هميچنيم 90، حيفا

البريد الإلكتروني: mada@mada-research.org

رقم الهاتف: 04-8552035

هل تخطت حكومة نتניהو مرحلة الأزمات الداخلية؟

عمل رئيس الوزراء بنيامين نتניהو في الأسابيع الأخيرة على ترتيب البيت الداخلي للائتلاف الحكومي، حيث أعاد دمج الوزير چدعون ساعر وحزبه "اليمين الرسمي" في صفوف حزب الليكود بعد انضمامه إلى التحالف الحكومي. وكذلك استأنف الحرب على غزة، وأقال رئيس جهاز الشاباك، وبدأ بإجراءات إقالة المستشارة القضائية للحكومة، وأعاد الوزير المستقيل إيتمار بن چفير وحزب "العظمة اليهودية" إلى الائتلاف. ونجح نتניהو أيضًا في إقناع حاخامات حزب "يهדות هتوراه" بعدم معارضة مشروع قانون الموازنة في الكنيست، بعد أن تعهد، مرّة أخرى، بالعمل على سنّ قانون ينظّم إعفاء طلبة المعاهد الدينية من الخدمة العسكرية، إلى جانب ضحّ ميزانيات كبيرة لصالح الفئات الحريديّة ومؤسّساتها.

بعد ترتيب التحالف الحكومي، والإعلان عن قرار إقالة رئيس الشاباك، رونين بار، نجحت الحكومة في إقرار قانون الميزانية في نهاية شهر آذار 2025. وبذلك ضمنت -نظريًا على الأقل- استقرار الائتلاف حتى نهاية الولاية القانونية للكنيست الحالية، والمقرّرة في تشرين الأول 2026، دون أن يتعرّض لابتنزازات جدّية من قبل مكوّنات الائتلاف الحكومي. ومع إقرار الميزانية، عاد التحالف الحكومي إلى استكمال تشريع القوانين ضمن الخطة الحكومية الرامية إلى تقييد صلاحيات السلطة القضائية، وهي الخطة التي أعلن عنها وزير القضاء ياريف ليفين في كانون الثاني 2023، لكنّها تعثّرت حينذاك بسبب الاحتجاجات الشعبية الواسعة والمعارضة الداخلية من بعض أعضاء حزب الليكود نفسه.

تتناول ورقة الموقف هذه أبرز التحدّيات التي ما زالت تواجه حكومة نتניהو، رغم "النجاحات" المذكورة أعلاه. فتلك "النجاحات" لا تعني أنّ إسرائيل قد تجاوزت أزماتها الاقتصادية، أو أنّ الحكومة تمكّنت من تنفيذ جميع بنود خطة تقييد القضاء، أو بسط سيطرتها الكاملة على الأجهزة الأمنية -بما في ذلك تعيين رئيس جديد لجهاز الشاباك يكون خاضعًا لرغبات نتניהو-؛ إذ لا تزال ثمة تحديات داخلية، وقضائية، ومعارضة سياسية، قد تُعيق تنفيذ مشاريع الائتلاف الحكومي بالشكل الذي يطمح إليه. وبالتالي، لا يمكن اعتبار تماسك واستقرار التحالف الحكومي واقعًا راسخًا لا رجعة فيه.

إقالة رئيس "الشاباك"

أبلغ رئيس الوزراء نتניהو رئيس جهاز المخابرات العامة "الشاباك" رونين بار في 16 آذار 2025 قراره بإقالته من منصبه.¹ في مقطع فيديو قصير نُشر عقب الإعلان عن القرار، أوضح نتניהو قراره للجمهور الإسرائيليّ قائلاً: "نحن في خضمّ حرب وجودية، نخوضها على سبع جبهات. وفي مثل هذه الأوقات، يجب على رئيس الحكومة أن يضع ثقته الكاملة في رئيس جهاز الشاباك، لكن للأسف، الوضع هو على العكس من ذلك؛ ليس لديّ هذا النوع من الثقة." وأضاف قوله: "بوصفي رئيس الحكومة المسؤول عن الشاباك، أنا على يقين من أنّ هذه الخطوة ضرورية لإعادة تأهيل الجهاز، وتحقيق جميع أهداف حربنا، ومنع الكارثة المقبلة".²

استخدام التعبير "عدم الثقة" في هذا السياق هو غطاء لخلافات أعمق بين نتניהو وبار، وهي خلافات لم تبدأ

1. ليس، يهوتان ومعنيت، جين؛ وكوبوفيتش، بنيف. (2025، 16 آذار). نتניהو أبلغ رئيس الشاباك أنّه قرّر إقالته. [هآرتس](#). [بالعبرية]

2. بيرجمان، رونين؛ وآخرون. (2025، 16 آذار). نتניהو قرّر إقالة رئيس الشاباك. [واينت](#). [بالعبرية]

مع الإخفاق الأمني في هجوم السابع من أكتوبر 2023. فقد أخذت الخلافات بين نتياهو ورئيس الشاباك رونين بار (الذي عُيّن خلال ولاية حكومة بينت-لاييد) في التفاف منذ أوائل عام 2023، وبخاصة بعد ما عارض بار خطة الحكومة لتقييد القضاء.³ وتفاقت على نحو أكبر بعد الإخفاق الكبير في السابع من أكتوبر 2023؛ إذ حاول نتياهو تحميل الأجهزة الأمنية والجيش المسؤولية الكاملة عن الفشل، وإبعاد أي مسؤولية عنه هو شخصيًا.

فضلاً عن هذا، لم يُخف نتياهو ولا قيادة الشاباك الخلافات بينهم حول إدارة ملف المفاوضات مع حركة حماس، التي أدت في نهاية المطاف إلى استبدال طاقم المفاوضات الذي شارك فيه رئيس الموساد دافيد برنياع، ورئيس الشاباك رونين بار، وتوكيل الوزير رون ديرمير، المقرب جداً من نتياهو، بإدارة ورئاسة طاقم المفاوضات.⁴ فعلى العكس من نتياهو، أيد جهاز الشاباك، كبقية الأجهزة الأمنية والجيش، التوصل إلى اتفاق تبادل مع حركة حماس، حيث يُؤلون إطلاق سراح الأسرى والمخطوفين الإسرائيليين في غرة أهمية فائقة.

كذلك يختلف بار مع نتياهو حول أهمية وضرة إقامة لجنة تحقيق رسمية في أحداث السابع من أكتوبر 2023، وعدم تأجيل هذا. ففي عرض نتائج التحقيق الداخلي لجهاز الشاباك حول أحداث السابع من أكتوبر تلك، بداية شهر آذار 2025، عاد الشاباك وشدد على أهمية إقامة لجنة تحقيق رسمية حول تلك الأحداث وما سبقها، بما يشمل التحقيق في دور المؤسسة السياسية والقرارات الحكومية، وبخاصة قرارات نتياهو، معتبراً أنها أسهمت في حدوث الإخفاق،⁵ وهو ما أزعج نتياهو جداً.⁶

لم تقف الخلافات بين الرجلين عند قضايا عامة تتعلق بالأمن القومي وإدارة المفاوضات فقط، بل تعدتها إلى قضايا وشبهات قد تطول نتياهو شخصيًا. فقد بدأ جهاز الشاباك مؤخرًا بالتحقيق مع موظفين في مكتب رئيس الوزراء بشبهات تسريب وثائق سرية إلى الصحافة الأجنبية.⁷ كذلك باشر الشاباك التحقيق مع عدد من مستشاري نتياهو بسبب عملهم، كما نُشر بالإعلام الإسرائيلي، بشبهه عملهم لدى شركات أمريكية تعمل لصالح الحكومة القطرية في مجال العلاقات العامة والتسويق، وهو ما بات يسمى إسرائيليًا "قطر-جيت".⁸

في أعقاب قرار نتياهو إقالة رئيس الشاباك، قُدم ألتماس إلى المحكمة العليا لمنع تنفيذ القرار، بدعوى وجود تضارب في المصالح لدى نتياهو، مما يجعله غير مؤهل لإقالة بار، حتى لو منح القانون هذه الصلاحية؛ وذلك لأن الشاباك يُجري تحقيقاً ضد موظفين في مكتب رئيس الحكومة يمكن أن يطول نتياهو شخصيًا، وقد تكون لنتياهو مصلحة مباشرة في نتائج هذا التحقيق. في 25 آذار 2025، أصدرت المحكمة العليا قراراً

3. آبخنير، إيتمار. (2025، 23 آذار). من المديح لرونين بار بعد الـ 7 من أكتوبر إلى إقالته: متى "فقد نتياهو ثقته" به؟- الرسائل وجدول الأحداث الزمني. [واينت](#). [بالعبرية]؛ فايس، دانا. (2023، 23 آذار). رئيس الشاباك لرئيس الحكومة: إسرائيل تقرب من منطقة خطيرة. [N12](#). [بالعبرية]

4. فايس، دانا. (2025، 2 شباط). نتياهو يعيد تشكيل طاقم التفاوض - وهذا قد يكشف عما يخطط له. [N12](#). [بالعبرية]

5. كوكوفيتش، بينيف. (2025، 4 آذار). تحقيق الشاباك حول أحداث الـ 7 من أكتوبر: في الجهاز يُقرّون بفشلهم في فهم نوايا حماس، لكنهم يؤكّدون أنهم أوصوا بالتحرك ضدها. [هآرتس](#). [بالعبرية]

6. آبخنير، إيتمار. (2025، 4 آذار). مكتب نتياهو يهاجم: رئيس الشاباك فشل فشلاً تاماً، والتحقيق لا يجيب عن أيّ من الأسئلة. [واينت](#). [بالعبرية]

7. بيلج، بار؛ وهاوزر، ميخائيل؛ وبرابنر، يهوشوع (جوش). (2025، 19 تشرين الثاني). صحيفة "هآرتس" تشرح: كل ما تجب معرفته عن التحقيقات في محيط نتياهو. [هآرتس](#). [بالعبرية]

8. هريئيل، عاموس. (2025، 17 شباط). الشاباك يحقق في ما إذا كانت قطر قد حاولت تجنيد مستشاري نتياهو عملاء تأثير. [هآرتس](#). [بالعبرية]

مؤقتًا يمنع تننيهاه من تعيين خَلْفٍ لبار إلى حين البتِّ النهائي في القضية. وقد عادت المحكمة فأكدت هذا القرار في قرار آخر صدر في 7 نيسان 2025 إلى حين إصدار حكم نهائي في الالتماس.⁹

إقرار موازنة الحكومة للعام 2025

على أثر تراجع الاقتصاد الإسرائيلي في العامين الأخيرين نتيجة الحرب التي تشنّها إسرائيل على عدّة جبهات،¹⁰ نجح الائتلاف الحكوميّ منتصف شهر آذار 2025 في إقرار قانون الموازنة العامّة للدولة لعام 2025، التي بلغت نحو 755.9 مليار شيكل (ما يعادل نحو 207 مليارات دولار). أمّا إجماليّ الميزانيّة المعتمَد لحساب سقف الإنفاق، فيبلغ نحو 619.6 مليار شيكل، وهو ما يشكّل ارتفاعًا بنسبة 20.6% مقارنةً بسقف الإنفاق لعام 2024. ويُعزى هذا الارتفاع على نحوٍ أساسيٍّ إلى ازدياد الإنفاق على بنود الأمن نتيجة الحرب على غزّة والجبهات الأخرى. وتبلغ ميزانيّة سداد الديون نحو 136 مليار شيكل.¹¹

أمّا العجز الماليّ، الذي وعد وزير الماليّة بتسلييل سموتريتش في البداية ألا يتجاوز 4.0%، فقد ارتفع إلى 4.7% في اقتراح القانون، وثمة احتمال أن يصل إلى 4.9%. وإن تجددت الحرب وتوسّعت، فقد يرتفع العجز إلى أكثر من 5% خلال ما تبقى من عام 2025.¹²

ارتفاع في حصّة الأمن

تُعدّ ميزانيّة وزارة الأمن الأعلى ضمن اقتراح الموازنة لعام 2025، إذ تبلغ نحو 109.8 مليار شيكل، أي بزيادة تتجاوز 30 مليار شيكل مقارنةً بميزانيّة العام الماضي الأساسيّة.¹³ وثمة احتمال كبير أن يحتاج تصاعد الحرب على غزّة إلى ميزانيّات إضافية -وهو ما قد يؤدي إلى زيادة في العجز الماليّ المرتفع أصلًا.

تُعتبر هذه أكبر ميزانيّة أمنيّة في تاريخ دولة إسرائيل، وتمثّل العبء الأكبر على الاقتصاد الإسرائيليّ في السنوات المقبلة. وتحتلّ ميزانيّة الأمن الإسرائيليّة المرتبة الثالثة عشرة عالميًا من حيث الحجم،¹⁴ فيما تحتلّ المرتبة الثانية عالميًا من حيث نسبتها إلى الناتج المحليّ الإجماليّ؛ إذ يُتوقّع أن تبلغ في عام 2025 نحو 6.5% من

9. قُدّمت بعض الالتماسات إلى المحكمة العليا، من بينها التماس قُدّمته "الحركة للحفاظ على جودة الحكم في إسرائيل"، والتّماس آخر قُدّمته أحزاب المعارضة: بנדل، نتعائيل، وزيتون، يوآف. (2025، 21 آذار). المعارضة قُدّمت التّماسًا إلى المحكمة العليا ضدّ إقالة رئيس الشاباك: "تننيهاه في تضارب مصالح حادّ. [وايننت](#). [بالعبرية]: شبيجل، نوعا. (2025، 8 نيسان). المحكمة العليا تمنع إقالة بار حتّى إشعار آخر، وتقترح على الطرفين التّوصل إلى تسوية. [هأرتيس](#). [بالعبرية]

10. للتوسّع بشأن آثار الحرب على الاقتصاد الإسرائيليّ خلال عام 2024: شحادة، امطانس. (2025، كانون الثاني). الأثمان المتوقّعة في الاقتصاد الإسرائيليّ نتيجة الحرب على غزّة، ورقة تقدير موقف 61. [مدي الكرمل](#).

11. شاليف، طال. (2025، 25 آذار). تمّت المصادقة على أكبر ميزانيّة في تاريخ الدولة، وإمكانيّة إسقاط الحكومة تقترب من الصفر. [موقع والا](#). [بالعبرية]: فاكسمان، آفي. (2025، 25 آذار). تحت غيوم الغبار التي خلفها الانقلاب والحرب، تمّت المصادقة على واحدة من أفسى ميزانيّات التقشّف التي عرفتتها إسرائيل. [ذي ماركر](#). [بالعبرية]

12. فاكسمان، آفي. المرجع السابق.

13. ألماس، دين شموئيل. (2024، 4 تشرين الثاني). أكثر من الولايات المتّحدة وروسيا، والثاني بعد أوكرانيا: أرقام ميزانيّة الأمن تُكشّف. [غلوبس](#). [بالعبرية]

14. Dorothy, Neufeld. (2025, February 25). Ranked: The 15 Largest Defense Budgets in the World. [Visual Capitalist](#).

النتائج المحليّة. لا تسبق إسرائيل في هذا المجال سوى أوكرانيا، التي تخصّص نحو 22% من ناتجها المحليّ لميزانيّة الأمن، في حين تنفق دول حلف الناتو، في المتوسط، نحو 2.7% من ناتجها المحليّ على الميزانيّة الأمنيّة.¹⁵

تأتي ميزانية وزارة التربية والتعليم في المرتبة الثانية، وتحصل على نحو 92 مليار شيكل، وبعدها ميزانية وزارة الصحة التي تبلغ نحو 59 مليار شيكل. كذلك تشمل الميزانية مبلغًا مقداره 56 مليار شيكل لدفع الفوائد على القروض والدّين الخارجيّ، الذي ارتفع ارتفاعًا كبيرًا في العامّين الأخيرين، كما ارتفعت نسبة الفائدة بسبب تراجع تدريج الائتمان لدولة إسرائيل.¹⁶

أعباء على المواطن

تشمل الموازنة الجديدة أعباءً إضافيّة على المواطنين؛ إذ جرى تجميد التخفيضات في ضريبة الدخل، ورفع ضريبة القيمة المضافة بنسبة 1% لتصل إلى 18%، إلى جانب زيادة ضرائب التأمين الوطنيّ. كذلك جُمّدت الأجور في القطاع العامّ، وفُرضت تقليصات في حقوق الموظّفين.¹⁷

بالإضافة إلى ذلك، أُجرِيَ تقليص في ميزانيّات جميع الوزارات الحكوميّة بنحو 3.6 مليار شيكل، وهو ما يعني تراجعًا في مستوى الخدمات الحكوميّة في مختلف المجالات، بما فيها وزارات التعليم والصّحة والرفاه الاجتماعيّ. فعلى سبيل المثال، قلّص الدعم الحكوميّ لسلة الأدوية، وكذلك خُفّضت الميزانيّات المخصّصة لإعادة الإعمار في بلدات الجنوب والشمال.¹⁸

لقد اقترح الموازنة انتقادات واسعة من قبل محلّلين وخبراء اقتصاديّين؛ إذ يرون أنّها لا تتضمّن أيّ مقومات لتحفيز النموّ الاقتصاديّ، ولا تبشّر بخروج إسرائيل من أزمتها الاقتصاديّة التي بدأت مع طرح خطة الحكومة لتقييد القضاء في مطلع عام 2023، وازدادت سوءًا عقب أحداث السابع من أكتوبر 2023.¹⁹

وما زاد الطين بلة، بحسب المنتقدين، هو تخصيص مبلغ 5.6 مليار شيكل لِمَا يُعرَف بـ "ميزانيّات الائتلاف" المخصّصة لتصرّف أحزاب الائتلاف الحكوميّ وفقًا لاتفاقيّات هذا الائتلاف. وقد حصلت الأحزاب الحريديّة على الحصّة الكبرى من هذه الميزانيّات، وكذلك خُصّصت أموال لدعم الاستيطان وتعزيز طابع الدولة اليهوديّ الدينيّ.²⁰

على الرغم من نجاح التحالف الحكوميّ في إقرار قانون الموازنة العامّة، لا يعني ذلك أنّ الحكومة الإسرائيليّة قد تجاوزت الأزمات المحتملة في ما يتعلّق بالجانب الاقتصاديّ والموازنة العامّة؛ بل إنّ الموازنة الجديدة قد

15. ألماس، دين شموئيل. مرجع رقم 13.

16. وزارة الماليّة. تقسيم الميزانية وفقًا للوزارات. [موقع وزارة الماليّة](#). [بالعبرية]

17. باكالو، ليئور. (2025، 26 آذار). الكنيست صادقت على ميزانيّة عام 2025: كيف سيؤثّر ذلك عليكم؟. موقع [N12](#). [بالعبرية]

18. بار-إيلي، آفي. (2025، 26 آذار). إنجاز سياسيّ مثير للإعجاب- لكن للأسف على حسابنا. [ذي ماركز](#). [بالعبرية]

19. توكير، ناتي. (2025، 24 آذار). لن تكون هناك فرصة أخرى: الفرص التاريخيّة الخمس التي أهدرت في ميزانيّة عام 2025. [ذي ماركز](#). [بالعبرية]؛ ليئور، چاد؛ وحيلاي، سيفان. (2025، 25 آذار). من دون محرّكات نموّ أو إصلاحات حيويّة: جرت المصادقة النهائيّة في الكنيست على أعلى ميزانيّة في تاريخ الدولة. [واينت](#). [بالعبرية]

20. إنجوير، أمير. (2025، 25 آذار). ميزانيّة الدولة أقرّت: سموتريتش: "ميزانيّة النصر"؛ لايبند: "الطبقة الوسطى تنهار، وفقدتم كلّ ذرة خجل". [يسرائيل هيووم](#). [بالعبرية]؛ شاروني، يهودا. (2025، 25 آذار). ميزانيّة يأس: 620 مليارًا، من دون شيكل واحد يحمل بشريّ. [موقع والا](#). [بالعبرية]

تشكّل هي في حدّ ذاتها أحدَ العوامل الأساسية للأزمة الاقتصادية - السياسية المقبلة.²¹ ولا يقتصر مصدر هذه الأزمات على عوامل اقتصادية بحتة، ولا نتيجة الحرب على غزّة فقط، بل يرتبط أيضًا بأسباب سياسية تمتنع أو تتهرّب الحكومة الحالية في معالجتها. ومن أبرز هذه الأسباب سياسة الابتزاز الميزانياتي التي تمارسها الأحزاب الحريدية، بالإضافة إلى رفضها دمج الشباب الحريديّ في سوق العمل أو في الخدمة العسكرية، ناهيك بأنّ مسألة سنّ قانون لترتيب إعفاء طلبة المعاهد الدينية من الخدمة العسكرية، كما تطالب الأحزاب الحريدية، لم تنته بعد، بل أرجى البتّ في شأنها إلى الأشهر القادمة، وهو ما قد يشكّل أزمة جديدة في الائتلاف في الأشهر القريبة.²²

يمكن استشراف الاستنتاج أعلاه بشأن الأزمة الاقتصادية من خلال متابعة تقريرين مهمّين صدّرا مؤخرًا حول الاقتصاد الإسرائيليّ وأفاق مستقبله: الأول صدر عن منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)،²³ والثاني هو التقرير السنويّ لبنك إسرائيل.²⁴ فوفقًا لمنظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تقترب إسرائيل من مفترق طُرق حاسم ستكون مضطّرة فيه إلى اتّخاذ قرار إستراتيجيّ: إمّا إجراء تغييرات اقتصادية واجتماعية جوهرية، تضمن عبورها استمرارية النموّ في إطار اقتصاد متقدّم، وفي مقدّمتها تحسين مستوى التعليم في المجتمع الحريديّ، وزيادة انخراط الحريديين في سوق العمل؛ وإمّا الامتناع عن ذلك، وهو ما سيؤدّي إلى ارتفاع كبير في ديون الدولة، وتعريض الاقتصاد لانحدار طويل الأمد قد يتسارع في حال حدوث تدهور أمنيّ جديد.

وقد جاءت استنتاجات تقرير بنك إسرائيل، الذي نُشر في نهاية شهر آذار 2025، متقاربة مع توصيات التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية؛ إذ حدّر البنك من أنّه إذا لم تُجرّ تعديلات إضافية على الموازنة -سواء أكان ذلك من خلال خفض النفقات، أم عبر زيادة الضرائب- فلن تتمكّن إسرائيل من تثبيت مستوى الدّين العامّ، وهو ما يعرّض الاقتصاد لمخاطر إضافية على المدى المتوسط. وجاء في تقرير بنك إسرائيل أيضًا: "كلّما ارتفعت النفقات الأمنية في السنوات المقبلة، ازدادت الحاجة إلى تجنيد الحريديين واتّخاذ قرارات صعبة".²⁵

العودة إلى خطة تقييد القضاء

إقرار ميزانية الدولة وتوسيع التحالف الحكوميّ زادا شهية التحالف الحكوميّ لإقرار بنود إضافية من الخطة الحكومية لتقييد القضاء، الخطة التي بادرت إليها بداية عام 2023، والتي ترمي إلى فرض سيطرة اليمين على السلطة القضائية وتحويلها إلى نموذج "قضاء محافظ" يمتنع عن التدخّل في عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية،²⁶ والتي أدّت إلى تنظيم احتجاجات واسعة في المجتمع الإسرائيليّ الرافض لهذه الخطة.

21. بيرتس، سامي. (2025، 25 آذار). جرى إقرار الميزانية، لكن إضعاف مؤسسات الدولة وتدهور الوضع الأمنيّ سيؤثّران سلبيًا على تصنيف إسرائيل الائتمانيّ. [هآرتس](#). [بالعبرية]

22. عرب 48. (2025، 9 نيسان). درعي يلوّح بالانسحاب من حكومة نتניהو: لا اعتقالات لطلاب التوراة. [عرب 48](#).

23. بن چال هيرشهورن، يردين. (2025، 2 نيسان). على إسرائيل أن تختار: الحرب والجهل - أم النمو الاقتصادي. [ذي ماركر](#). [بالعبرية] للاطلاع على تقرير منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية: منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية. (2025، 2 نيسان). على إسرائيل أن تحتوي العجز الماليّ وتُجري إصلاحات تُشجّع على التنافسية من أجل الحفاظ على نموّ اقتصاديّ قويّ، تقرير التقييم السنويّ للاقتصاد في إسرائيل. [التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية](#). [بالعبرية]

24. بنك إسرائيل. (2025، 26 آذار). تقرير بنك إسرائيل السنويّ. [بنك إسرائيل](#). [بالعبرية]

25. المرجع السابق.

26. للتوسّع بشأن أهداف الخطة وبنودها: مدى الكرمل. (2023، نيسان). خطة وزير القضاء: إلحاق الضرر بحقوق الفلسطينيين في إسرائيل، ورقة تقدير موقف. [مدى الكرمل](#).

شمل اقتراح وزير القضاء ياريف ليڤين وقتذاك عدّة بنود. من أبرزها سنُّ "قانون حجّة المعقوليّة"، الذي يمنح الكنيست صلاحية إعادة سنِّ قانون كانت المحكمة العليا قد أبطلته بحجّة عدم معقوليته، وذلك بأغلبية 61 عضو كنيست فقط؛ أي إنّ الائتلاف الحكوميّ يمكنه، بأغلبية بسيطة، تجاوز قرارات المحكمة العليا دون الحاجة إلى دعم من خارجه -وهو ما قد يقيد قدرة المحكمة العليا على التدخّل لإلغاء قوانين أو بنود منها، في حال تعارض هذه القوانين أو البنود مع قوانين الأساس.

وفعلًا، صادق الكنيست على تعديل "قانون حجّة المعقوليّة" في تمّوز 2023،²⁷ إلّا أنّ المحكمة العليا ألغت هذا التعديل في قرار أصدرته في الأوّل من كانون الثاني 2024.²⁸ وقد شكّل هذا القرار سابقة تاريخية؛ إذ كانت هذه المرّة الأولى التي تتدخّل فيها المحكمة العليا لإلغاء تعديل على قانون أساس.

كان ثمة جانب آخر في الخطة تمثّل في إلغاء نظام الأقدميّة المتّبع في تعيين رئيس المحكمة العليا. ووفقًا للتعديل المقترح، ستكون الحكومة قادرة على تعيين رئيس للمحكمة حتّى من خارج قضاة المحكمة العليا، في حال توافرت الأغلبية اللازمة داخل لجنة تعيين القضاة. ويتطلّب تحقيق هذا الهدف تعديل القانون لتغيير تركيبة اللجنة وتوزيع القوى داخلها.

لم تنجح الحكومة الحاليّة في تغيير نظام الأقدميّة المعمول به في تعيين رئيس المحكمة العليا في هذه المرحلة. وبعد تأخير دام نحو عام منذ انتهاء ولاية رئيسة المحكمة السابقة، إستير حايتوت، عُيّن القاضي يتسحاق عاميت رئيسًا للمحكمة العليا، ووفقًا لمبدأ الأقدميّة، على الرغم من معارضة الحكومة لهذا التعيين. وقد عبّرت الحكومة عن استيائها من القرار بمقاطعة مراسم تقليد الرئيس الجديد لمنصبه، إذ تغيّب عنها كلّ من وزير القضاء ورئيس الحكومة، في سابقة هي الأولى من نوعها منذ قيام دولة إسرائيل.²⁹

في المقابل، واصل وزير القضاء مساعيّه لتعديل قانون لجنة تعيين القضاة ابتغاء تمكين الحكومة من السيطرة الفعليّة على تركيبها. يرمي هذا التعديل إلى تقليص دور القضاة ونقابة المحامين في عملية تعيين القضاة الجدد، مقابل تعزيز تمثيل السلطتين التنفيذيّة والتشريعيّة، وهو ما يعني زيادة التدخّل السياسيّ في اختيار القضاة، وخاصّة قضاة المحكمة العليا. وفعلًا نجح ليڤين في ذلك. ففي نهاية آذار 2025، صادقت الهيئة العامّة للكنيست على اقتراح تعديل قانون أساس القضاء، الذي يغيّر تركيبة لجنة اختيار القضاة.³⁰ ووفقًا لتعديل القانون، ستضمّ لجنة تعيين القضاة ستّة أعضاء (من أصل تسعة) ممثّلين عن المستوى السياسيّ، ثلاثة من بينهم أعضاء في الائتلاف. هذه الخطوة ستُمكن الساسة من تعيين قضاة حتّى دون موافقة ممثلي المحكمة العليا.³¹ أقرّ التعديل بالقراءتين الثانية والثالثة بأغلبية 67 مؤيدًا مقابل معارض واحد، وقد غادر أعضاء المعارضة القاعة قبيل التصويت النهائيّ على القانون، في تصوّف يعكس فشل المعارضة في منع سنِّ هذا القانون.

27. شبيغل، نوعا؛ وهاوزر طوف، ميخائيل. (2023، 24 حزيران). الكنيست صادقت على قانون إلغاء حجّة المعقوليّة بالقراءتين الثانية والثالثة. [هآرتس](#). [بالعبرية]

28. لوريا، چاي؛ وفوكس، عمير؛ وكوهين، عميحي. (2024، 2 كانون الثاني). ماذا قرّرت المحكمة العليا بشأن إلغاء حجّة المعقوليّة، وهل الأزمة الدستوريّة تلوح في الأفق؟. [المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة](#). [بالعبرية]

29. تسيموكي، طوفيا. (2025، 28 كانون الثاني). لأوّل مرّة منذ إقامة الدولة، رئيس الوزراء لن يشارك في حفل تنصيب رئيس المحكمة العليا. [واينت](#). [بالعبرية]

30. شيركاني-كوفمان، إينور؛ وإبتينجر، أمير. (2025، 26 آذار). الجزء المركزيّ في خطة الإصلاح: الكنيست صادق نهائيًا على تعديل تركيبة لجنة اختيار القضاة. [يسرائيل هبوم](#). [بالعبرية]

31. المرجع السابق.

علاوة على هذا، جرى تعديل القاعدة المتعلقة بالأغلبية المطلوبة لتعيين القضاة في المحكمة العليا. فوفقاً للصيغة الجديدة، يكفي حصول المرشح على تأييد خمسة أعضاء من اللجنة، دون اشتراط أن يكون أحدهم من القضاة. وذلك بخلاف الصيغة السابقة، التي كانت تشترط أغلبية خاصة من سبعة أعضاء (من أصل تسعة)، وهو ما كان يفرض توافقاً واسعاً بين القضاة، والسياسيين، وممثلي نقابة المحامين.³² أمّا الأغلبية البسيطة المعتمدة حالياً، إلى جانب التشكيلة الجديدة للجنة، فتتيح للسياسيين تعيين قضاة حتى دون دعم ممثلي المحكمة العليا. ويضاف إلى ذلك أن التعديل يستبدل ممثلي نقابة المحامين بعضوين من "الجمهور" يُنتخبان في الكنيست، وهو ما يعزز هيمنة المستوى السياسي داخل اللجنة.³³

سعت خطة ليفين أيضاً إلى الحد من صلاحيات ومكانة المستشارين القانونيين في الوزارات الحكومية، بما في ذلك تعديل مكانة وصلاحيات المستشار القضائي للحكومة.³⁴ وفي هذا الإطار، لم تنجح الحكومة، حتى الآن، في تعديل القانون أو تغيير الوضع القانوني للمستشارين القضائيين في الوزارات. وبدلاً من ذلك، اتخذت خطوات ترمي إلى إقالة المستشارية القضائية للحكومة الحالية، چالي بهراف-ميارا، بذريعة أنها تعرقل تنفيذ قرارات وسياسات الحكومة، وتُعدّ معادية للائتلاف الحكومي.³⁵

نجاح جزئي... يُنتج أزمات جديدة

بات الائتلاف الحكومي، بعد مرور قرابة عام ونصف على أحداث السابع من أكتوبر 2023، أكثر استقراراً وتماسكاً، وعاد إلى محاولة حسم ملقّات كانت عالقة في العام الأخير، وذلك بخلاف توقّعات سابقة ملخّصها أنّ الإخفاق الكبير في السابع من أكتوبر 2023 سيُضعف الائتلاف الحكومي ويؤجّل حسم العديد من القضايا. ويعود هذا الاستقرار في الأساس إلى التماسك الأيديولوجي بين مكوّنات الائتلاف، ورغبة الشركاء في الحفاظ على الحكومة اليمينية التي تعبّر عن قناعاتهم السياسيّة وتخدم مصالحهم الماليّة، بالإضافة إلى ضعف المعارضة البرلمانيّة وانشغال المجتمع الإسرائيليّ بالحرب وملفّ الأسرى والمخطوفين.

فقد حقّق الائتلاف نجاحات لا بأس بها في الشهر الأخير عبر إقرار ميزانيّة الدولة، ومنع بذلك أيّ إمكانيّة لحلّ الكنيست، في المدى القريب على الأقلّ. في موازاة ذلك، ثمة نجاح جزئيّ في محاولات الحكومة تقييد مكانة السلطة القضائية وتقويض استقلالها، إلى جانب نجاحات جزئية في محاولات السيطرة على مؤسّسات الدولة، وسلطات إنفاذ القانون، وأجهزة المخابرات.

على الرغم من هذه النجاحات، الأمر لا يعني بالضرورة تخطي الحكومة كلّ الأزمات ومنع حدوثها. فالميزانيّة الجديدة لا تزال محاطة بشكوك جدّية بشأن مدى ملاءمتها للواقع، وقدرتها على إخراج إسرائيل من أزمتها الاقتصادية. يذا يمكن توقّع أزمات اقتصادية جديدة في العام 2025. وفي المقابل، لا تزال معركة تنياهو مع المؤسّستين الأمنيّة والقضائيّة مفتوحة؛ فقد أصدرت المحكمة العليا أمراً احترازيّاً يجمّد إقالة رئيس الشاباك إلى حين صدور القرار النهائيّ خلال أسابيع. كما أنّ محاولة إقالة المستشارية القضائية للحكومة لن

32. بلوخ، أفرهام. (2025، 27 آذار). إنجاز لليفين وروتمان: قانون الرابطة لخطة الإصلاح القضائيّ صُوّدق عليه في الكنيست. [معاييريف](#). [بالعبرية]

33. المرجع السابق.

34. شحادة، امطانس. مرجع رقم 10.

35. يافا، ياعيل. (2025، 24 آذار). إقالة المستشارية القضائية للحكومة- الدلالات والتبعات والأسئلة المطروحة. [N12](#). [بالعبرية]

تمرّ بسهولة، ومن المتوقع أن تواجه تدخلًا قضائيًا من المحكمة العليا. بذلك يمكن أن تتحوّل هذه الملفات إلى أزمة دستورية ومواجهة جدية بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية.

وقد نُفّضي محاولات اليمين حسم الملفات السياسيّة الداخليّة، ومن بينها الخطة الحكوميّة لتقييد القضاء ومحاولات السيطرة على المؤسسات الأمنيّة ومحاوله ترتيب إعفاء طلبة المعاهد الدينيّة من الخدمة العسكريّة، إلى تأجيل حركة احتجاج ومعارضة جدية داخل المجتمع الإسرائيلي، وخاصّة في ظلّ تصاعد التوتّرات بين السلطات وتراجع الثقة بمؤسّسات الحكم. إضافة إلى هذا، عادت الأحزاب الحريديّة بالتهديد مجددًا أنّه في حال عدم سنّ قانون لترتيب إعفاء طلبة المعاهد الدينيّة من الخدمة العسكريّة، ولضمان تخصيص الميزانيات للمعاهد الدينيّة ومؤسّسات المجتمع الحريديّ، في الدورة الصيفيّة القادمة، فإنّها قد تنسحب من الائتلاف الحكوميّ. وبالتالي، لا يمكن اعتبار تماسك واستقرار الائتلاف الحكومي واقعًا راسخًا لا رجعة فيه.

